الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثالثة
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الأحد 17 نوفمبر 2024

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: مواصلة النظر في إجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2025 فصلا فصلا بحضور إطارات وزارة المالية وممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية وممثلين عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (13)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (02)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (16)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 14 و35دق
- الختم: الساعة 19 و30 دق مساء

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة مسائية مشتركة مع لجنة المالية والميزانية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم الأحد 17 نوفمبر 2024، استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وعن الديوان التونسي للتجارة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وممثلين عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم وذلك حول بعضاجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2025.

الفصل 27 المتعلق بسن إجراءات لمساندة صغار مربي الأبقار

بيّن ممثل وزارة الفلاحة، أن الإجراء يندرج في إطار الحرص على النهوض بقطاع تربية الأبقار ومساندة صغار مربّي الأبقار بمزيد الإحاطة بهم وضمان ديمومة نشاطهم في ظل الصعوبات المالية التي يواجهونها جراء النقص الكبير في قطيع الأبقار، مشيرا إلى أن هذا الإجراء من شأنه المساهمة في تأمين تزويد السوق باللحوم الحمراء والألبان وخاصة الحد من ارتفاع أسعار هذه المنتجات وأن الهدف هو الوصول إلى 25 وحدة أنثوية لإرجاع القطيع.

وأفاد أنه في إطار الاتفاقية التي سيتم إمضاؤها مع البنوك سيتم تمكين فئة المستثمرين الجدد من المربين الذي يملكون أقل من 8 أبقار على الحصول على قروض.

وفي تفاعلهم، اعتبر النواب أن أهم الإشكاليات التي تعترض الفلاح هي نقص الأعلاف والمياه والتمويل ودعوا إلى مزيد دعم الفلاح من خلال التخفيض في سعر الأعلاف ومراجعة سعر بيع الحليب عند الإنتاج. وبيّنوا أنه لم يتم البحث في حلول لعديد الإشكاليات التي أدت إلى الوصول إلى هذه الوضعية على غرار عدم تطبيق القانون الذي يمنع ذبح إناث المواشي والأغنام والمسالخ العشوائية وعدم توجيه الدعم لمستحقيه وتهريب الأبقار. وأكّدوا أن هذا الإجراء غير كاف لدعم الفلاح وطالبوا بتقديم حزمة إجراءات مرافقة لهذا الإجراء.

وبيّن ممثل الوزارة خلال ردّه، أن الصعوبات تفاقمت بعد سنة 2021 أي بعد الحرب الروسية الأكرانية مشيرا إلى أن الفلاح يتمتع بدعم من الدولة في مجال التلقيح والأعلاف المدعمة التي هدت أسعارها انخفاضا خلال الفترة الماضية. وأكّد أن هذا الإجراء يعتبر ثوريا بحكم أنه يمكّن الفلاح من أن يتحصل على منحة تراكمية تصل إلى 50 % من ثمن شراء الأراخي.

وأفاد أنه تم القيام بتشخيص وتم تكوين لجنة فنية سنة 2023 وعرض استراتيجية في سنة 2024 تهم إجراءات تتعلق بالمحافظة على القطيع والرفع من إنتاجية الأبقار من خلال دعم خطة التحسين الوراثي

للماشية ووضع برنامج استثنائي لتحسين الاستثمار عبر تأهيل المربين ومراجعة السياسة السعرية إضافة إلى تطوير منظومة الألبان.

ولم يحظى الفصل في صيغته الأصلية بالتوافق وهو ما جعل وزارة المالية تقدم مقترحا في تعديله.

الفصل 30 المتعلق بالتخفيف من جباية القهوة والشاي

أكد ممثلو الديوان التونسي للتجارة أنّ الديوان يتولى في إطار مشمولاته تأمين تزويد السوق بالمنتجات ذات الأثمان المتغيرة على غرار القهوة والشاي. ونظرا لارتفاع الأسعار العالمية، تأثرت الوضعية المالية للديوان مما أدى إلى صعوبات في الإيفاء بتعهداته المالية ولهذه الاعتبارات سيتم إسناد استثناء للخواص لتوريد كميات محدودة في إطار تكافؤ الفرص وبتخفيف جبائي لغاية تامين انتظامية التزويد وتكوين مخزون استراتيجي نظرا لحساسية مادتي الشاي والقهوة لارتباطهما بالاستهلاك العائلي وبالعديد من الحرفيين.

وأضاف أنه سيتم تمكين الديوان الوطني للتجارة من تعزيز المخزون الاحتياطي بين شهرين وثلاثة أشهر لتحسين وضع السوق وضمان استقرار التزويد في مجال القهوة العائلية والقهوة المهنية. وأشار أن المبدأ هو المحافظة على تسعيرة القهوة العائلية وتعزيز دور الاتحاد كمزود رئيسي. كما قدّموا معطيات حول الإنتاج والطلب العالمي لمادة القهوة خاصة وكذلك أسعار بيع السكر وحول المخزون المتوفر وسبل تزويد السوق وأضافوا أن هذا الاستثناء ظرفي ومتحكم فيه ولن يساهم في ارتفاع أسعار استهلاك هاتين المادتين.

وفي تفاعلهم، استفسر النواب عن أسباب عدم تحرير القطاع في مادتي الشاي والقهوة وعن التخوف من أن يمكّن الإجراء من دعم احتكار توريد هذه المواد من قبل بعض الموردين. وتساءلوا عن سبب الترفيع في سعر مادة القهوة في الفترة الأخيرة وعن تأثير قيمة الأداء على القيمة المضافة على ميزانية الدولة. واعتبر النواب أن هذا الإجراء لا يتماشى مع التوجه العام للدولة لحذف الرخص قصد تفادي تغول اللوبيات وتحكمهم في السوق وأكّدوا على ضرورة العمل على حذف التراخيص وتعويضها بكراسات شروط.

وفي ردّهم بيّن ممثلو وزارة التجارة أن المجال مفتوح أمام كل المؤسسات الصناعية لتوريد حاجياتها بحكم أن هناك صعوبات في تزويد السوق خاصة وأن الكميات الموردة محدودة ولا تتلاءم مع الكميات المطلوبة، والمجال مفتوح أمام كل المؤسسات الصناعية لتوريد حاجياتها.

وبخصوص تكلفة الإجراء على ميزانية الدولة، بيّنوا أن هناك نقص هيكلي في توريد مادة القهوة يقدر بـ8000 طن وسيكون هناك تأثير مباشر على سعر القهوة الذي سينخفض آليا. وبيّنوا أن الكمية ستكون في حدود الكمية التي يتطلبها تعديل السوق. وأشاروا أن قطاع التهريب والاقتصاد الموازي انتعش في ظل عدم تحرير القطاع والهدف الأساسي يبقى دائما مزيد التحكم في الأسعار وتلبية كل الحاجيات.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ورفض الفصل من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الفصل 53 المتعلق بتخفيف جباية العربات السيارة المجهزة للدفع بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية،

أفاد ممثلو الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، حيث تقدموا بمعطيات حول الإجراء وبيّنوا أنه يندرج في إطار المساهمة في الانتقال الطاقي ودعم الطاقات المتجددة وتطوير النقل الكهربائي.

وخلال النقاش، أكّد النواب على ضرورة دعم الصناعة المحلية لأجهزة شحن العربات السيارة الكهربائية من خلال حث التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية ونسبة الأداء على القيمة المضافة على أجهزة الشحن، كما أكّدوا على أهمية أن يشمل الإجراء كافة أنواع السيارات الهجينة.

واستفسر النواب عن عدم مواكبة الدولة للتوجه العالمي لتعزيز استعمال السيارات الهجينة وعن القيمة المضافة للإجراء وعن إمكانية تعميمه ليشمل كذلك الشاحنات المعدة للشحن، كما تساءلوا عن انعكاساته على العملة الصعبة. في المقابل دعا أحد النواب إلى تشجيع صنع هذه الشاحنات محليا. واقترحوا تعميم الإجراء على نوعي السيارات الهجينة أي تلك المعدة للشحن عبر مقبس خارجي أو غير المعدة للشحن عبر مقبس خارجي.

وبيّن ممثلو الوزارة أنه تم التخفيض في الأداء على القيمة المضافة للسيارات الهجينة بصفة عامة في حدود 35% وقدم معطيات حول الامتيازات الممنوحة بالسيارات المجهزة للدفع، بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية والسيارات القابلة للشحن بمصدر خارجي.

وأضاف ممثلو الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة أنه تم التوجه للتخفيف في المعاليم فيما يتعلق بأجهزة الشحن باعتبار العدد الضعيف للصناعيين المحليين في هذا المجال، مشيرين الى سعي سلطة الإشراف إلى تطوير الصناعة المحلية وإرساء شبكة شحن متطورة بغاية الرفع من عدد السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة.

كما بيّن ممثلو الوزارة أنه سيصدر قرار من الشركة التونسية للكهرباء والغاز يسمح بتوفير الشاحن دون الخضوع إلى ترخيص وإنما كراس شروط. وأفادوا أن 90% من الشحن سيتم خارج إطار السيارة.

وقدّموا إحصائيات حول عدد السيارات الهجينة بأنواعها والكهربائية ومعطيات حول تصنيع وتصدير مكونات السيارات.

وتقدّم أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) بمقترح تعديل حول إضافة "وتلك المجهزة معا للدفع بمحرك حراري ومحرك كهربائي غير قابل للشحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية وقادر على دفع العربة دون الاعتماد على المحرك الحراري". كما اقترح نائب آخر (عن مجلس نواب الشعب) تغيير تطبيق الفصل الوارد في الفقرة الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2025 عوض 31 ديسمبر 2027.

وتم تأجيل النظر في الفصل.

قرار اللجنة:

- مواصلة النظر في إجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2025.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عصام شوشان	**عصام البحري الجابري**